

العنوان:

قضية التطور الدلالي بين الإنكار والإثبات ومنهج الحل

المصدر:

دراسات - العلوم الانسانية والاجتماعية - الاردن

المؤلف الرئيسي:

عرار، مهدي

المجلد/العدد:

مج 28 , ع 2

محكمة:

نعم

التاريخ الميلادي:

2001

الصفحات:

446 - 462

رقم MD:

6704

نوع المحتوى:

بحوث ومقالات

قواعد المعلومات:

EduSearch, HumanIndex

مواضيع:

الدلالة اللغوية، النقد اللغوي، اللغة العربية، معاني الألفاظ، التركيب اللغوي، التحليل اللغوي، دلالة الألفاظ، الأخطاء اللغوية، المعاجم اللغوية، علم الاصوات اللغوية، مخارج الحروف، النحو

رابط:

<http://search.mandumah.com/Record/6704>

قضية التطور الدلالي بين الإنكار والإثبات ومنهج الحل

مهدي عرار^(*)

الملخص

ينتسب هذا البحث إلى تراث لغوي موصول بالمعالجات اللغوية، ومضماره الأول التصحيح الدلالي على وجه التعيين، وليس المقصد المتعين من البحث المكث عند هذه الظاهرة: نشأتها وبواعثها وأعراض التطور الدلالي، بل الوقوف على مطالب، أولها: التعرّيج على سجال عريض خاضه الذين تصدروا للتصحيح الدلالي، قنماء ومحدثين، أن وقوفهم عند ألفاظ بعينها، فمن مصحح إلى مانع إلى مستدرك، وثانيها: وقوف الباحث، بعد عرض مثل من ذلكم المطلب، عند استشراف المناهج التي صدر عنها الذين تصدروا للتصحيح الدلالي، وقد تبين أنها تفضي إلى ترددهم بين الإنكار والإثبات، وثالثها: التعرّيج إلى منهج للحل مؤتلف من ثلاث شعب.

مقدمة ومسوغات أولية

في ضحى يوم مشرق، يمت نحو أستاذ لي في الجامعة، بغية الوفاء بوعد أبرمته معه ثم، وكنت قد تأبطت أسفاراً مباحثها السلامة اللغوية، والجدل السائر في مضمار التصحيح اللغوي، فرجت عليه مسلماً منتصباً، واستفتحتنا قوالب الحديث بتقرير كنت قد كلفت كتابته، فرماه بمثالب منها تجافي عن استعمال بعض الألفاظ في حدود دلالاتها المنقولة، ومما استكره علي في ذلك المقام قولي: "وكان التلميذ يطبق طريقة شيخه في المدرسة الصلاحية"؛ إذ إنه رأى أن في استعمال "طبق" - في سياقها ذاك - هجنة مستقبحة، وخروجاً عما انعقد عليه الإجماع! فاستأذنته بالكلام محامياً عما جرى به قلبي، مشيراً إلى أن نواميس التطور اللغوي عامة، والدلالي خاصة، تؤذن بصك هذا المعنى في ذلكم المبنى، والحق أنني ألقيت حكلي جزافاً

آنذاك، فاستكر علي ثانية ما جرى به لساني في قولي "للتطور"؛ إذ إنها تعني - كما زعم - الانتقال من حالة هي أدنى إلى حالة هي أسمى، وهذا ليس بواقع في "الدلالة العربية"، ثم ذيل ورقتي بعبارة له مشيراً إلى أنه أحب أن "ينوه" بما وقعت فيه من أخطاء باعثها التجافي عن إلزام الألفاظ دلالاتها المنقولة، ورأى أن في ذلك "التنويه" عوناً للأخذ بيد من يعشو إلى ضوئها، ويهتدي بهديها إلى أبلج المناهج، وأوضح المسالك، فاستزدته فلم يزد، فمضيت لطيتي وفي النفس لبانة لم تنقض.

وقد كان من محصول هذه الحادثة أنني غبرت برهة التمس فيها إقامة بون بين اللحن والتطور الدلالي^(١) وأعراضه وبواعثه^(٢)، فألفت أن ثمة رقياً للدلالة وانحطاطاً وتضييقاً وتوسيعاً ونقلًا، وأن ثم عوامل اجتماعية وثقافية ونفسية ولغوية تفعل في تطور دلالات الألفاظ، وقد كان من محصول الحادثة المتقدمة أنفاً أن أنظر فيما خطنت فيه، وقد بدا لي أن العدناني يخطئ من يقول: "طبق طريقته"، والصواب عنده "اتبع طريقته"^(٣)، والحق أن معاني "طبق" متعددة، ومنها: طبق الشيء: عمّ، وطبق الشيء: غطاه، وطبق السيف: أصاب المفصل فأبان العضو^(٤)، وطبقت الإبل الطريق إذا قطعت غير مائلة عن القصد، وهو مجاز، ولو اكتفي بهذا المجاز الذي أثبتته صاحب الأساس^(٥) وصاحب التاج^(٦) لكان في ذلك إبانة عن المعنى المراد، وانتفاء الخروج عن السلامة اللغوية، ولهذا، لا وجه لما

(١) مطر، لحن العامة، ص ١٩-٣١، عبد التواب، لحن العامة، ص ٩-٢٣.

(٢) انظر في بواعث التطور الدلالي وأشكاله، أولمان، دور الكلمة في اللغة، ط ١، ص ١٦٩-٢٠٧، وجيرو، علم الدلالة، ط ١، ص ٦٨-١٢١.

(٣) انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ٥٣.

(٤) انظر، ابن منظور، لسان العرب، ط ١، مادة "طبق".

(٥) انظر الزمخشري، أساس البلاغة، مادة "طبق".

(٦) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ط ١، ص ١٣٠٦، مادة "طبق".

(*) قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة بير زيت، فلسطين.
تاريخ استلام البحث ٢٣/١/٢٠٠٠ وتاريخ قبوله ٢٠٠٠/١٢/٧.

وهم إذ ظن أن دلالتها لا تقتزن إلا بما لم يخالطه شيء؛ ذلك أن هذا - كما يذهب الخفاجي - رأي بعض اللغويين، ومنهم من جنح إلى تخصيصه^(١١).

- الحشيش

يفرق ابن قتيبة بين كلمتين اثنتين، وهما الحشيش، والخلى محتكما إلى فرق دلالي قد يضل عنه النقاب المبرز، فالحشيش هو اليابس، ولا يقال له رطبا حشيش، فالخلى هو الرطب^(١٢)، ويتابعه في هذا ابن مكي في باب وسمه بأنه "باب ما وضعوه غير موضعه"^(١٣)، ولما عرض ابن السيد لرأي ابن قتيبة أشار إلى أن هذا الذي ذكره هو قول الأصمعي، وقد كان يقول: "من قال للرطب من النبات حشيشا فقد أخطأ"^(١٤)، ولكنه يستدرك على ابن قتيبة قائلا: "وحكى أبو حاتم قال: سألت أبا عبيدة معمرًا عن الحشيش، فقال: يكون رطبا ويابسا"^(١٥)، وقد عرج على ذينك المعنيين صاحب اللسان^(١٦)، وفي مقام آخر قال: "والوراق بالفتح: خضرة الأرض من الحشيش"^(١٧).

- الحشمة

ذهب ابن قتيبة إلى أن الناس في زمانه وضعوها غير موضعها؛ إذ إنها في كلامهم بمعنى الاستحياء، وليس ذلك كذلك عنده، وحجته في هذا أن الأصمعي قال إنها بمعنى الغضب لا بمعنى الاستحياء، وقد حكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال: إن ذلك لمما يحشم بني فلان؛ أي يغضبهم^(١٨)، وقد رد عليه ابن السيد مفندا قوله، ذاهبا إلى أن قول الأصمعي هو المشهور، ولكن غيره ذكر أن

ذكره العدناني والأستاذ ذاك، لأن المريد أو الطالب يطبق طريقة شيخه حاذيا حذوه، مقتبسا فكره، غير حائد عن نهجه، كما تطبق الإبل الطريق فتقطعها غير مائلة عن القصد. أفلا يلح من هذا المتقدم معنى جامع بين الاستعمالين؟

وقد كان من محصول هذه الحادثة، أيضا، أنني عكفت على النظر في مؤلفات الذين تصدروا للتصحيح الدلالي على وجه الخصوص، وأول ما استرعى خواطري، وأنا أقرأ في تلك المصنفات، سجال عريض بين القدماء، وآخر بين المحدثين، فمن مجيز إلى مانع، ومن مانع إلى مجيز إلى مستدرك، ولعله يحسن أن أقف عند مثل هذا السجال في شقيه:

سجال القدماء

- بهيم

تباين وجه القول على دلالة بهيم، وقد ذهب ابن مكي إلى أن العامة تسبغ هذه الصفة على الأسود، وليس ذلك كذلك عنده؛ إذ إن البهيم هو الذي لا يخالط لونه شيء سوى معظم لونه^(١٩)، وقد تابعه في هذا المذهب الحريري^(٢٠)، وابن الجوزي^(٢١)، ولعله يستقيم في الفهم أن يقال إن دائرة دلالة هذه الكلمة - أعني البهيم - كانت رحيبة تشتمل على كل لون لا شية فيه، ولكن هذه الدائرة الدلالية اختزلت، فأذن هذا باقتصارها على جزء واحد مما كانت تشتمل عليه، وهو الأسود الذي لم يخالطه شيء، ولعله يحسن - من وجهه ثانية - أن يعقب هذا المذهب باحتراس مضمونه أن من اللغويين من ذهب إلى أن البهيم هو الأسود خاصة، "قال بهيم من النعاج: السوداء التي لا بياض فيها"، و"البهيم: الأسود"^(٢٢)، وفي فلك هذا الجدل السائر في مضممار التصحيح الدلالي يطل علينا الخفاجي ليقرر أن الحريري

(١١) انظر: الخفاجي، شرح درة الغواص، ص ٢٥١.

(١٢) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ط ١، ص ٧٨.

(١٣) انظر: ابن مكي، تنقيف اللسان، ص ١٦٠.

(١٤) ابن السيد، الاقتضاب، ج ٢، ص ٤٩.

(١٥) ابن السيد، الاقتضاب، ج ٢، ص ٤٩.

(١٦) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "حشش".

(١٧) ابن منظور، اللسان، مادة "وزق"، وانظر: ابن السيد،

الاقتضاب، ج ٢، ص ٤٩.

(١٨) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٥، ابن منظور،

اللسان، مادة "حشم".

(١٩) انظر: ابن مكي الصقلي، تنقيف اللسان، ط ١، ص ٢١٠.

(٢٠) انظر: الحريري، درة الغواص، ص ١٩٨.

(٢١) ابن الجوزي، تنقيف اللسان، ط ١، ص ١٠٣.

(٢٢) ابن منظور، اللسان، مادة "بهم".

الحشمة تكون بمعنى الاستحياء، وقد جاءت في شعر المتنبي بمعنى الاستحياء:

ضيف ألم برأسي غير محتشم

السيف أحسن فعلا منه باللمم^(١٩)

والمفارقة التي تقضي بنا إلى استشراف السجال ثانية وثالثة في هذا المضمار أن أول معنى استفتح به صاحب اللسان مادة "حشم" هو الحياء والانقباض^(٢٠).

- أخطأ

وقد ذهب الحريري في درته إلى أنه لا يستقيم أن يقال لمن يأتي الذنب متعمدا "أخطأ"، لأن في ذلك تحريفا للفظ والمعنى، فدلالة الفعل "أخطأ" لا تكون إلا لمن لم يعتمد الفعل، أو لمن اجتهد فلم يكن له نصيب من الصواب، أما المتعمد للشيء، فيقال له: خطئ فهو خاطئ، ومن ذلك قوله - عز - في الترتيل الكريم: "إنه كان خطئنا كبيرا"^(٢١)، وليس يخفى على ذي نهية أن ثم فرقا دلاليا قد يضل عنه النقاب المبرز من أهل اللغة بين الفعلين، ولكن عوامل تغير المعنى وتطوره تؤذن بامحاء هذا البون الدلالي، والحق أن صاحب اللسان قد قال بعد أن عرج على المعنيين المذكورين أنفا: "وأخطأ يخطئ إذا سلك سبيل الخطأ عمدا وسهوا، ويقال: خطئ بمعنى أخطأ"^(٢٢). أحسب أن فيما ذهب إليه الحريري تكلفا وإلزاما لأهل اللغة ما هو فوق السعة.

- الملة

وهي الرماد الحار والجرم؛ وقيل الحفرة نفسها^(٢٣)، وقد ذهب الناس - كما يقول ابن السكيت - إلى تسمية

الخبرة ملة، فيقولون: أطعنا ملة، وذلك غلط؛ إذ إن الملة موضع الخبرة، سمي بذلك لحرارته^(٢٤)، وقد تابعه في هذا المذهب ابن قتيبة^(٢٥) والتبريزي^(٢٦) وابن الجوزي^(٢٧)، ولكن ابن السيد يتجافى عن تلكم التخطئة ليقرر أن ابن قتيبة أنكر ما ليس بمنكر، معولا على أن الشيء يسمى باسم الشيء إذا كان منه بسبب، مستشرفا ناموسا فاعلا في تطور دلالات الألفاظ، وفي هذا يقول: "وليس يمتنع عندي أن تسمى الخبرة ملة، لأنها تطبخ في الملة، كما يسمى الشيء باسم الشيء، إذا كان منه بسبب، ويجوز أيضا أن يراد بقولهم: أطعنا ملة: أطعنا خبرة ملة، ثم يحذف المضاف، ويقام المضاف إليه مقامه، فإذا كان هذا ممكنا - ووجدت له نظائر - لم يجب أن يجعل غلطا"^(٢٨).

- خرجنا نتنزه

أصل التنزه التبعاد، فيقال: ظللنا منتزهين إذا تبعادوا عن المياه والأرياف، وهو يتنزه عن الشيء إذا تبعاد عنه^(٢٩)، ولكن بواعث التطور الدلالي أفضت إلى اقتران التنزه بالبساتين والخضر، وقد استشراف هذا المعنى الحادث الهروي، فخرج على ما وقع فيها من تطور، فقال: ثم كثر استعمال الناس للنزهة في كلامهم حتى جعلوها في البساتين والخضر، ومعناه راجع إلى ذلك الأصل^(٣٠).

ولما ورد ابن السكيت على قولهم "خرجنا نتنزه" أنكرها معتدا بالأصل والمعيارية، جانحا إلى عد هذا مما تضعه العامة في غير موضعه، محتكما إلى المعنى المنقول، وهو التبعاد، ومنه "فلان يتنزه عن الأقدار أي يتباعد منها"^(٣١)، ثم جاء ابن قتيبة مدليا بدلوه في هذا الجدل

(٢٤) انظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص ٢٨٤.

(٢٥) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٣٧.

(٢٦) انظر: التبريزي، تهذيب إصلاح المنطق، ج ٢، ص ١٠٨.

(٢٧) انظر: ابن الجوزي، تقويم اللسان، ص ١٨٤.

(٢٨) ابن السيد، الاقتضاب، ج ٢، ص ٢٧.

(٢٩) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "نزه".

(٣٠) الهروي، غريب الحديث، ج ٢، ص ٤٤٩.

(٣١) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص ٢٨٧.

(١٩) انظر: ابن السيد، الاقتضاب، ج ٢، ص ١١-١٣، والشعر في ديوان المتنبي، شرح أبي البقاء العكبري، ج ٣، ص ٣٤.

(٢٠) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "حشم".

(٢١) انظر: الحريري، درة الغواص، ص ١٣٠، [الإسراء، الآية ٣١].

(٢٢) ابن منظور، اللسان، مادة "خطأ".

(٢٣) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "مل".

- استلم

وقد أنكر داغر قول القائلين "استلم فلان الشيء" إذا أخذه^(٣٦)، وتابعه على هذا محمد شريف^(٣٧) وخالد قوطرش^(٣٨)، والعلة الباعثة على هذه التخطئة أن الاستلام خاص بالحجر، و "استلامه: لمسه باليد تحرياً لقبول السلام منه تبركاً به"^(٣٩)، ولكن العدناني يستتكر هذه التخطئة قائلاً بصواب هذا الاستعمال الدلالي الحادث، مجوزاً "تسلم الرسالة واستلمها"^(٤٠)، وقد جاء في اللسان نقلاً عن الأزهري: "استلم الحجر لمسه إما بالقبلة أو باليد"^(٤١)، ولعله يستقيم في الفهم بعد عرض هذا النص المقتبس أن يذهب إلى أنه لا ضير البتة من استعمال هذا الفعل على الوجه الحادث؛ ذلك أن الاستلام - كما تقدم قبلاً - قد يكون باليد كما يكون بالقبلة، ونحن في تواصلنا وتناول أشياءنا نستلمها باليد، أفليس يشف هذا الاستعمال الحادث عن وشيجة تربطه بالمعنى المتقادم؟

- شجب العدوان

وقد أنكر مصطفى جواد والعدناني قولهم: شجب العدوان؛ ذلك أن أصول هذه الكلمة لا تتفق والمعنى الحادث، وهو العيب والتقص والاستتكار، أما المعنى المتقادم فهو: هلك وأحزن وشغل وسد، والصواب عندهما: جذب أعماله، أي عابها وذمها واستتكرها^(٤٢). ولكن المعجم الوسيط أجازها^(٤٣)، وكذلك مجمع القاهرة، مسوغاً ذلك بأن "المراد بالشجب في الاستعمال المعاصر هو الرفض للشيء، والاستبعاد له، والرغبة في محوه لاستتكاره، والمجاز يتسع لحمل الشجب على الإهلاك، لأنه

السائر في مضمار التصحيح الدلالي، ذاهباً إلى صوابها، مستشرفاً طوراً دلالياً جديداً، مفسراً ذلك التطور الدلالي الحادث، قائلاً: "وليس هذا عندي خطأ، لأن البساتين في كل مصر، وفي كل بلد، إنما تكون خارج المصر، فإذا أراد الرجل أن يأتيها فقد أراد أن يتنزه، أي: يتباعد عن المنازل والبيوت، ثم كثر هذا واستعمل حتى صارت النزهة القعود في الخضر والجنان"^(٤٤).

سجال المحدثين

والحق أن هذا يكثر أن تتبعته، وقد أوردت أمثلة تنبّه على الغرض الذي قصدته، وهو التعرّيج على مثل هذا السجال العريض عند القهاء، وما اليوم بغريب عن الأمس؛ ذلك أن بعض المحدثين الذين تصدروا للتصحيح الدلالي ولجؤوا في هذا السجال من بوابة عريضة، ومن ذلك:

- داوله

جاء في اللسان أن الدولة اسم الشيء الذي يتداول، والدولة الفعل والانتقال من حال إلى حال، و "تداولنا الأمر: أخذناه بالدول، وقالوا: دوايك أي مداولة على الأمر، ... وتداولته الأيدي: أخذته هذه مرة، وهذه مرة...، ويقال: تداولنا العمل والأمر بيننا بمعنى تعاورناه..."^(٤٥)، ولست أدري لماذا أنكر داغر قولهم: داوله الأمر^(٤٦)، واليازجي والعدناني ومحمد شريف يجيزونها^(٤٧).

(٣٦) انظر: داغر، تنكرة الكاتب، ص ٣٠.
(٣٧) انظر: شريف، من الأخطاء الشائعة، ص ١٣٥.
(٣٨) انظر: قوطرش وعبد اللطيف الأرنؤوط، الأخطاء السائرة، ط ١، ص ١٦.

(٣٩) ابن منظور، اللسان، مادة "سلم".
(٤٠) العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٢١.
(٤١) ابن منظور، اللسان، مادة "سلم".
(٤٢) انظر: جواد، قل ولا تقل، ط ١، ج ١، ص ٥٩، والعدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٢٨.
(٤٣) انظر: المعجم الوسيط، ط ٢، مادة شجب".

(٣٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٣٨.
(٣٣) ابن منظور، اللسان، مادة "دول".
(٣٤) انظر: داغر، تنكرة الكاتب، ط ١، ص ٣٠.
(٣٥) انظر: اليازجي، لغة الجرائد، ط ١، ص ٦٤، والعدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ٩٣، شريف، من الأخطاء الشائعة، ط ١، ص ٣٢.

يلزم من الاستتار الشديد والرغبة في زواله، وعلى ذلك تجيز اللجنة استعمال الشجب في دلالاته المعاصرة^(٤٤).

- صدق

يشيع في استعمالنا اللغوي المعاصر قولنا: "صدق المجلس هذا الأمر"، وتصديق الشهادات"، والمعنى المتعدي من ذلك الإجازة، وقد خطأ هذا الاستعمال الدلالي اليازجي والعناني^(٤٥)، وحجتها أن التصديق خلاف التأكيد، والصواب: وافق عليه أو أمضاه أو أجازاه أو أقره^(٤٦)، ولكن واحدا ممن يتصدرون للتصحيح الدلالي يصوب هذه التخطئة؛ ذلك أن قولنا "صدقه" لا شية عليه ولا شبهة^(٤٧)، والحق أن المتبصر بروية ولطف نظر يجد أن لا ضير من هذا التطور الدلالي؛ ذلك أنه قد يقف عند وجه شبه بين المعنى المتقدم (صدق: خلاف كذب) والمعنى الحادث (صدق: أجاز وأقر)، فتصديق الشهادات هو الإقرار بصحتها، ورفع الشبهة أو الكذب عنها، وتصديق المجلس لأمر ما هو انعقاد الإجماع عليه، وهذا مما لا يكون في الكذب ولا في شبهه.

- اعتنق

ومما شاع اليوم واستحكم قولنا: اعتنق الدين الإسلامي، وليس يخفى، للخاطر الأول، أنه تعبير مجازي لا يقتض المعنى منه بالنظر إلى ظاهر لفظه، والمقصد المتعين منه الملازمة والثبات، وقد جاء في اللسان: "عانقه معانقة وعناقاً: التزمه فأدنى عنقه من عنقه"^(٤٨)، وقد عد اليازجي هذا التعبير المحدث مما يلحق بركب التعريب الحرفي عن اللغات الأوروبية، واللفظ العربي - في زعمه

- انتحل دين كذا، أي اتخذ ديناً له، وهو نحلته (بالكسر)^(٤٩)، وتابعه في هذه التخطئة محمد شريف^(٥٠)، ولكن العناني استدرك على اليازجي في مضمار هذا الجدل الدلالي مفندا تخطئته، محامياً عن صحة استعمال الفعل "اعتنق" ووجهه؛ إذ إن من معاني اعتنق: لزم، وإذا لزمتم شيئاً فقد تشبثت به، ولم تتركه إلى غيره، ولم يكتف العناني بهذا المتقدم، بل ألمح إلى أنه لا يميل كثيراً إلى استعمال وجه الصواب عند اليازجي "انتحل"؛ ذلك أننا حين نقول: انتحل فلان الشعر أو الرأي، نعني أنه ادعاه لنفسه، وهو لغيره، و "اعتنق الدين أو معانقته (المجازيان) أكثر تلاؤماً من حيث معناه ومبناها من انتحال الدين (مع أنه حقيقة)"^(٥١).

- فضولي

ويخطئ بعضهم قولنا "كثير الغلبة"، وصوابها هذا التعبير: فضولي^(٥٢)، ولكن آخر يخطئ قولنا: "فضولي"؛ إذ إنه يزعم أنها ترجمة حرفية لمقابلها الإنجليزي "Curious"^(٥٣)، والحق أن هذا نظر يعوزه فضل بيان واستدراك، فقد جاء في اللسان أن الفضلة هي الزيادة، وفضلات الماء: بقاياه، وفضول الغنائم: ما فضل منها حين تقسم^(٥٤)، ولو أننا اكتفينا بمعنى الزيادة لكان في ذلك سهمة في تجلية دلالة المعنى الحادث؛ ذلك أن الرجل ذا الفضول أو "الفضولي" تشط به الرغبة في زيادة المعرفة والتتقيب والتتقيب إلى ما لا يعنيه، أفلا يمكن أن يقتصر المرء عقداً جامعاً ينظم تينك الداليتين؛ دلالة الأمس، ودلالة اليوم؟

(٤٤) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الرابعة،

العددان ١٣-١٤، ص ١٢٣، الموسى، اللغة العربية

وأبناؤها، ط ٢، ص ١٠١.

(٤٥) انظر: اليازجي، لغة الجرائد، ص ٩٥، والعناني،

معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٤٠.

(٤٦) العناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٤٠.

(٤٧) انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص ٤٩.

(٤٨) ابن منظور، اللسان، مادة "عنق".

(٤٩) انظر: اليازجي، لغة الجرائد، ص ١١٣.

(٥٠) انظر: شريف، من الأخطاء الشائعة، ص ١٣٣.

(٥١) العناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٧٩.

(٥٢) انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص ٦٨.

(٥٣) انظر: أبو صافية، الجدل السائد حول التصحيح

اللغوي، ص ١٣.

(٥٤) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "فضل".

- تنافى

وقد ذهب بعض المتصدرين للتصحيح الدلالي أن قولنا: "تنافى في العمل" خطأ صوابه: ضحى، وحجته أن الفعل "تنافى" يؤذن باستشراف ملمح المشاركة، والمعنى المتعين منه: أفنى بعضهم بعضاً^(٥٥)، والحق أن هذه التخطئة يمكن أن تنقص من وجهتين، أولاهما أن القالب التصريفي "تفاعل" قد يأتي من واحد، وذلك نحو: تقلصت وتراعى له، وتعاطيت، وتماريت^(٥٦)، وثانيهما أن المعجم الوسيط أجاز هذا التعبير، فقيل: "تنافى القوم: أفنى بعضهم بعضاً في الحرب، وتنافى في العمل: أجدد نفسه فيه حتى كاد يفنى"^(٥٧)، ولكن العدناني يعلق هذه الموافقة على موافقة مجمعة^(٥٨).

الاشتقائي العريض "حمم"، وقد أفضى به هذا ثانية إلى أن الاستحمام بالماء البارد هو الابتعاد والافتقار، ليساوق بين منطق اللغة والأصل الاشتقائي ومنطق الحياة في العالم البراني، ولذا استتكر على أهل اللغة الاستحمام بالماء البارد^(٥٩)، والحق أن هذا وهم طريف باعته - كما تقدم آنفاً - الوفاء بمعنى الأصل الاشتقائي، ولكنه متكلف يدفع من جهة، ومن جهة أخرى، أشار صاحب اللسان إلى أن الأصل من قولنا "الاستحمام" هو الاغتسال بالماء الحار، ثم صار كل اغتسال استحماماً بأي ماء كان^(٦٠)، وليس يخفى أن هذا التطور الدلالي - من وجهة نظر لسانية حديثة - ينتسب إلى ظاهرة تعميم الدلالة وتوسيع دائرتها^(٦١).

- القافلة

يخطئ ابن قتيبة الذين يجعلون القافلة بمعنى الرفقة في السفر ذاهبة كانت أو راجعة، والصواب عنده أن معناها الراجعة من السفر؛ إذ إنها قافلة مأخوذة من القبول: الرجوع^(٦٢)، وقد عرج صاحب اللسان على وهم ابن قتيبة مشيراً إلى ظنه أنها لا تسمى قافلة إلا منصرفة إلى وطنها، "فما زالت العرب تسمى الناهضين في ابتداء الأسفار قافلة تفاعلاً بأن يبسر الله لها القبول"^(٦٣)، وقد تابع ابن قتيبة في هذا النهج المتشدد الحريري تعويلاً على معنى الأصل الاشتقائي وجرياً، فقال: "ويقولون: ودعت قافلة الحاج، فينطلقون بما يتضاد الكلام منه، لأن التوديع إنما يكون لمن يخرج إلى السفر، والقافلة اسم للرفقة الراجعة إلى الوطن، فكيف يُقرن بين اللفظتين مع تنافي المعنيين، ووجه الكلام أن يقال: تلقيت قافلة الحاج، أو استقبلت قافلة الحاج"^(٦٤). وهذه السبيل من المغالاة والتكلف سلكها بعض المحدثين، فمنهم من خطأ قولنا: مؤدى الكلام، والصواب:

مغالاة أم معاياة؟

وقد يبلغ المتصدرون للتصحيح الدلالي مبلغاً عظيماً في المغالاة والتكلف في إلزام الألفاظ دلالاتها المنقولة، أو في إلزام الألفاظ معانيها الاشتقاقية الأولى، وجعل منطق الحياة في العالم البراني محتكماً في التصحيح الدلالي، أو التعويل على الاستقرار الناقص العجل، ليغدو حال بعضهم كحال أولئك الذين يأمررون الناس بالبر وينسون أنفسهم، وفي الذي يأتي بيان يجلي ما تقدم.

- الاستحمام

الحَمُّ: الحرارة، والحميم والحميمة: الماء الحار، والمحم، بكسر الميم، القمقم الصغير، يُسخن فيه الماء^(٥٩)، ولعل هذا المعنى الدلالي الأولي يؤذن بأن يكون المتعين من الاستحمام الاغتسال بالماء الحار، وإلى هذا الوجه ذهب ابن مكي، فرأى أنه لا يكون إلا كذلك وفاء لذلك الأصل

(٦٠) انظر: ابن مكي، تنقيف اللسان، ص ١٧٧.

(٦١) ابن منظور، اللسان، مادة "حمم".

(٦٢) انظر هذا الملحظ الدلالي: أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص ١٨٠.

(٦٣) انظر ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٦.

(٦٤) ابن منظور، اللسان، مادة "قبل".

(٦٥) الحريري، درة الغواص، ص ١١٩.

(٥٥) انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٩٧.

(٥٦) انظر ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٣٠٢، والأسترباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج ١، ص ١٠٤.

(٥٧) المعجم الوسيط، مادة "فنى".

(٥٨) انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٩٧.

(٥٩) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "حمم".

فحواه^(٦٦)، والحق أن هذا ليس بمنكر، ولا بخروج عن الصواب البتة، فالسبيل تؤدي إلى غاية أو موصل ما، والكلام في مضمونه ومستصفاه يؤدي إلى خلاصة ما، فله مؤدى يكاد يكون مرادفاً لفحواه، ولست أدري لماذا يفزع إلى هذه التخطئة، اللهم إلا إذا كانت من باب المماحكة أو المعاياة، ومن مثل ما تقدم:

- أمين الصندوق

وقد عدها بعضهم خطأ يجب التحلل منه؛ إذ إن صوابها الخازن، ولكن المانع لهذا الاستعمال لم يجز لقارئه علة المنع؛ منع استعمال "أمين الصندوق"، فقد أرسل كلامه إرسالاً غير مبين^(٦٧)، ومع هذا كله أرى أن هذه التخطئة لا تقوم على أساس لغوي يسندها، فالقالب "فعل" يتردد بين معنى الفاعلية والمفعولية، ومثله "السميع" يقال للذي يسمع، وقد يقال للذي يسمع غيره، والأمين مما يقع فيه تضاد معنوي، ومرد ذلك إلى القالب المحتمل، فإذا ما قيل: فلان أمني فقد يعني أنه مؤتمني، أو أنه الذي آتمنه على أمري^(٦٨)، وأمين الصندوق - قياساً على ما تقدم آنفاً - هو الذي تأتمنه على الصندوق وما يشتمل عليه.

- سقط إلى أدنى الدرجات

وهذا خطأ في نظر بعضهم صوابه: سقط إلى أدنى الدرجات، وعلة هذه التخطئة أن الدرجة تكون في الارتفاع والصعود^(٦٩)، وليس يخفى أن هذا وهم طريف، فالدرجة تستعمل في المطالبين، مطلب الصعود ومطلب النزول، وفي السلم أدنى الدرجات، وهو مستهله، وأعلى الدرجات وهو غايته، وليس ينسى أننا نقول: هذا مفتاح الباب، وهو في الآن نفسه مغلق للباب، ونقول: هذا مصعد، وهو في الآن نفسه مهبط، أفيفضي هذا بنا إلى إلحاق "مفتاح" أو "مصعد" أو "أدنى الدرجات" بركب الخطأ الذي يعوزه تصويب أو

استدراك؟ وقريب من هذا التكلف والشطط في التخطئة تخطئة العدناني من يقول "البقال" يعني به بائع العدس والجبن وسائر المأكولات، فالبقال - كما زعم - هو بائع البقول، أي الخضر^(٧٠)، وصواب ذلك - كما يرى - البدال، والحق أن في هذا المذهب تناسياً لمذاهب القول وفنونه، فالشيء يسمى باسم جزئه لعلاقة المجاورة أو السبب^(٧١).

- اقتصد

يغالي بعض من يتصدر للتصحيح في تخطئة معنى الاقتصاد اليوم؛ إذ إننا نقول: اقتصد فلان من المال إذا استفضل منه فضلة، وفي هذا - كما يذهب اليازجي - تغيير لمعنى الفعل ووجه الاستعمال، فالأقتصاد في اللغة الاعتدال والتوسط في الأمر^(٧٢)، وتابعه على هذا العدناني؛ ذلك أن الاقتصاد يكون في النفقات، فإذا ما قيل: اقتصد في المعيشة عني أنه لم يتجاوز الحد بإفراط أو تقتير^(٧٣)، والحق أن في هذا تكلفاً وتجاوفاً عن سنن التطور الدلالي، والذي يسند هذا أن الزمخشري في أساسه يرى أن قولنا: قصد في معيشته واقتصد من باب المجاز، وقصد في الأمر إذا لم يجاوز منه الحد ورضي بالتوسط^(٧٤)، ولو أننا تلبيثاً قليلاً عند المجاز الذي ألمح إليه الزمخشري (اقتصد في معيشته، وقصد في الأمر) لكان في ذلك تجلية للخط الجامع الذي ينتظم عقد ذينك الاستعمالين، القديم والحديث، وبذا نجد أن دلالة "اقتصد" تقترب في هذا السياق من دلالة "وفر" المنكرة.

- اشترى فلان قماشاً

وقد عدها بعضهم خطأ صوابه: نسيجا^(٧٥)، والمحتكم الأول في هذه التخطئة أن المعجمات العربية تذهب إلى أن

(٧٠) انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ٤٠.

(٧١) انظر: ما تحت عنوان: محتكمات وبواعث.

(٧٢) انظر: اليازجي، لغة الجرائد، ص ٤١.

(٧٣) انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ٢٠٥.

(٧٤) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ص ٥٠٩.

(٧٥) انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ٢١٠.

(٦٦) انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص ٨٢.

(٦٧) انظر: شريف، من الأخطاء الشائعة، ص ١٤١.

(٦٨) انظر: الأبناري، الأضداد، ص ٨٤.

(٦٩) انظر: شريف، من الأخطاء الشائعة، ص ١٢١.

والثبات، وأن الصمد هو المكان المرتفع الغليظ من الأرض، وأن المصمد هو الشيء الصلب الذي ليس فيه خور، وأن مجمع اللغة بالقاهرة أجاز قولنا "صمد" بمعنى "ثبت" (٨٣).

- احتار

ومن مثل ما تقدم تخطئة بعضهم "احتار"؛ ذلك أن العرب لم تتقوه بها (٨٤)، وممن خطأها العدناني ومحمد شريف، يقول الأخير: "يقولون خطأ: احتار فلان، والصواب أن نقول: حار فلان" (٨٥)، ولكننا نجد هذه الكلمة "احتار" في مقدمة كتاب ينكرها في ثنياه، وقد وقعت في كلام الذي استفتح قوالب الحديث في الكتاب مقدما فقال: "ومعلوم أن المعنى يختلف باختلاف الكتابة، فيحتار القارئ، ويقع في متاهة الحدس" (٨٦).

- نوه

وكنيت آن انشغالي بهذا المبحث قد وقفت على رأي لأحد "المصححين" يشير فيه إلى أن "نوهت بكذا" من شلح الأغلط؛ إذ هي مما ينكره الوضع، وتمجه الفصاحة (٨٧)، فاستذكرت ما كتبه لي ذلك الأستاذ الذي عنى نفسه في تتبع "انحراف" الألفاظ عن دلالاتها المنقولة "منوها بذكرها، وحجته يومها أنها لم تسمع عن العرب الإفحاح كما تشيع في إلغنا الدلالي المعاصر، وقد ذيل الورقة بقوله إنه أحب أن ينوه إليها" (٨٨).

والظاهر أن استعمالنا كلمة "نوه" مفارق لما كانت عليه قبلا؛ إذ إن معنى "ناه الشيء ينوه: ارتفع وعلا... فهو نائه، ونهت بالشيء نوها ونوهت به، ونوهته تنويها:

القماش جمع "قمش"، والقمش الرديء من كل شيء، أو ما كان على وجه الأرض من فئات (٧٦)، ولكن أهل اليوم ليس لهم عهد بهذا المعنى المتقادم إلا ثلة من المتخصصين منهم، وليس يخفى أن في هذه التخطئة معاينة تقضي إلى انقطاع التواصل، وإلزاما لأهل اللغة ما فوق السعة، ثم إن المعجم الوسيط أجازها جانحا إلى عداها مولدة (٧٧).

والملاحظ الطريف الذي يسترعي الخاطر أن بمكنة المتتبع لألفاظ الذين يتصدرون للتصحيح الدلالي أن يقف عند دلالات حادثات في كلامهم، فيضحى حالهم كحال من ينهى عن خلق ويأتي مثله وذلك نحو:

- صمد

قال أحدهم في مقدمة كتابه في التصحيح اللغوي: "ولقد صمدت العربية على مر الدهور في التيارات المهلكة، وستصمد من جديد..." (٧٨)، والظاهر أن الصمود بمعناه اليوم، مفارق للصمود بمعناه بالأمس، فالصمد: القصد، وبيت مصمد: مقصود (٧٩)، واللافت للخاطر أن صاحبي ذلك المصنف اللذين استعملوا هذه الكلمة بدلالاتها الجديدة يجنحان إلى إلزام الألفاظ دلالاتها المنقولة، ولذلك أنكرا "رضخ" (٨٠) و "استلم" (٨١) و "تحاشى" (٨٢)، وقد كان حقا عليهما أن يلزما دلالة "نصمد" حدودها المنقولة وفاء لمنهجهما المتشدد وتعزيزا، وقد أنكر هذا الوجه - أعني دلالة صمد بمعناها الحادث - مصطفى جواد، مقررًا أن الصواب هو: ثبت له، والذي يزيد الأمر اعتياصا وتداخلا أن العدناني يجوز الوجهين، وهما: صمد له، وثبت له، محاميا عن المعنى الحادث، رادا على مصطفى جواد، مشيرا إلى أن الصمد من الرجال: الذي لا يعطش ولا يجوع في الحرب، وفي هذا إلحاح إلى الصبر

(٨٣) انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٤٣-

١٤٤، وانظر: المعجم الوسيط، مادة "صمد".

(٨٤) انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ٧٥،

وشريف، من الأخطاء الشائعة، ص ٢١.

(٨٥) شريف، من الأخطاء الشائعة، ص ٢١.

(٨٦) شريف، من الأخطاء الشائعة، ص ٨.

(٨٧) انظر: منسي، حول الغلط والفصح، ص ٣٧.

(٨٨) انظر: الصفحة الأولى من البحث.

(٧٦) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "قمش".

(٧٧) انظر: المعجم الوسيط، مادة "قمش".

(٧٨) انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص ١٢.

(٧٩) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "صمد".

(٨٠) انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص ٩٨.

(٨١) انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص ١٦.

(٨٢) انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص ٩٥.

رفعته، ونوهت باسمه: رفعت ذكره، ...، ومنه قول أبي نخيلة لمسلمة:

ونوهت لي ذكري، وما كان خاملا

ولكن بعض الذكر أنبه من بعض^(٨٩)

يتجلى مما تقدم أن تطورا دلاليا وقع في دلالة "نوه"، فقد كانت مقصورة على ذكر الشيء أو الاسم مقرونا بالرفعة والتمجيد، ولكنها اليوم تستخدم بمعنى الإعلام أو الإشعار أو بقریب من ذینک المعنیین مع اطراح الرفعة والتمجید، وهذا التطور الدلالي مما يلحق بركب أحد الأعراض التي تصيب دلالة اللفظ، وهو "تعميمها".

لعله يحسن بعد هذا العرض الدال بالاختصاص أن أجتزئ مكتفيا بما تقدم من مثل من مجموع متكاثر، وهي مؤذنة باستشراف ثلاثة ملاحظ:

أولها: أن قضية التطور الدلالي تتردد بين منزلتين؛ إذ هي مبحث له أشياء، وله منكرون.

وثانيها: أنه يبدو للمتبحر من عل في هذا السجال أنه يقف وجاه مشكلة حقيقية، وقد يعمل المرء فكره في التساؤل حول باعث هذه المشكلة، أهى اللغة أم المدارس المنظر صاحب المنهج أمن يتعامل معها في زحمة الشارع، أو في البيت الأسري، أو في قاعة المحاضرات، أم غياب مرجع معجمي تاريخي يضم سيرة حياة الألفاظ ١؟.

وثالثها: أنه تبين أن دلالات الألفاظ في حركة دائبة مستمرة على نحو تصبح معه الحاجة الملحة إلى وضع معجم لغوي تاريخي مطلبا من مطالب العربية، ولعل من تمام الحديث عن حركة دلالات الألفاظ الإشارة إلى ما وقع في بعضها من تطور:

مأتم

المأتم اليوم يكاد يقتزن بالمصيبة والمناحة، وقد شكنا من ذبوع هذا المعنى الحادث ابن قتيبة، فخطأ من يقول إن دلالة المأتم تقتزن بالمصيبة، وإنما "المأتم النساء يجتمعن

في الخير والشر"^(٩٠)، واستدرك عليه ابن السيد قائلا إن المأتم يكون من الرجال أيضا^(٩١)، والمستصفي مما تقدم أنفا أن دلالة المأتم قديما لم تقتزن بالشر والنساء فقط، بل اقتزنت بالخير والشر، والنساء والرجال، ولعل هذا يفسر بأن الأصل الدلالي العريض هو الاجتماع والانضمام، ونظر ابن فارس في مقاييسه يعضد هذا، فقد ذهب إلى أن الهمزة والتاء والميم أصل يدل على انضمام الشيء بعضه إلى بعض^(٩٢).

- التحفة

والظاهر أن هذه الكلمة كانت تدل على الطرف من الفاكهة وغيرها من الرياحين، وهي أيضا ما أتحفت به الرجل من البر واللفظ^(٩٣)، وفي باب الأطعمة والأشربة يقرر الثعالبي أن طعام الضيف القرى، وطعام الدعوة المأدبة، وطعام الزائر التحفة^(٩٤)، ولكن هذه الدلالة المتقدمة لا تشيع عندنا اليوم البتة، بل تكاد تكون مطوية في بطون المعجمات، والشائع عندنا أن دلالة "التحفة" تقتزن بما يستخرج من معامي الأرض من الآثار، أو بالشيء المستطرف الذي يوضع للزينة.

- جهش للبكاء وأجهش

ثم بون بين الدلالة القديمة ودلالة اليوم، فالمتعین منها قديما هو الاستعداد للبكاء والاستعبار، والجهش: أن يفرع الإنسان إلى غيره، وهو مع ذلك كأنه يريد البكاء كالصبي يفرع إلى أمه وأبيه وقد تهيأ للبكاء^(٩٥)، والحق أن هذا المعنى مفارق لما ران عليه إلفنا في استعمال اليوم؛ ذلك أن "أجهش" تدل - في هذه الأيام - على أنه أغرق في البكاء وأطال إلى حد النحيب، ولما عرج الثعالبي على فصل

(٩٠) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٦.

(٩١) انظر: ابن السيد، الاقتضاب، ج ٢، ص ١٥.

(٩٢) انظر ابن فارس، مقاييس اللغة، ط ١، مادة "أتم".

(٩٣) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "تحف".

(٩٤) انظر: الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ط ٣، ص ٢٦٤.

(٩٥) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "جهش".

(٨٩) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "نوه".

نقل هذا المعنى إلى الاستعمال في معرض اختبار الناس وامتحانهم، وجماع معناها الابتلاء والامتحان والاختبار، و "أصلها مأخوذ من قولك: فتنت الفضة والذهب إذا أدبتهما بالنار لتمييز الرديء من الجيد، ...، والفتن: الإحراق، ومن هذا قوله عز وجل " يوم هم على النار يفتنون ": أي يحرقون بالنار، ويسمى الصائغ الفتان، وورق فتن أي فضة محرقة ... " (٩٩)، والظاهر أن هذه الكلمة اقتصررت في استعمالنا لها على معنى لا يكاد ينقذ زناد الخاطر لغيره، وهو الابتلاء والإفساد.

- الأوباش

الأوباش من الناس: الأخلط، وهم الضروب المتفرقون، واحدهم وبش و وبش، وأوباش من الشجر والنبات، وهي الضروب المتفرقة (١٠٠)، والأوباش: هم أخلط من الناس وإن كانوا رؤساء وأفاضل (١٠١)، ولا يخفى أن أوباش اليوم تفارق أوباش الأمس؛ ذلك أن دلالتها تحتل ملحا يثير في النفس انقباضا، بل هي سبة إذا ما أسبغت على فرد ما " وبش "، أو مجموعة متكاثرة " أوباش "، وهذا تطور دلالي هيئته "انحطاط الدلالة".

- الورطة

لما عرج الأنباري على القولة " وقع فلان في ورطة " ألمح إلى أن هذا تعبير مجازي مستحدث؛ إذ إن الورطة أهوية في رأس الجبل يشق على من وقع فيها الخروج منها (١٠٢)، وقيل: الورطة: الوحل والردغة تقع فيها الغنم فلا تقدر على التخلص منها، ثم صار مثلا لكل شدة وقع الإنسان فيها (١٠٣)، ونحن نقول: تورط الرجل واستورط في الأمر إذا ارتبك فيه فلم يسهل له المخرج منه، وأورطه: أوقعه فيما لا خلاص له منه، والمستصفي مما

ترتيب البكاء بين موضع هذه الكلمة في حقلها الدلالي بين أخواتها، فقال: " إذا تهيأ الرجل للبكاء قيل: أجهش، فإن امتألت عيناه دموعا قيل: اغرورقت عينه وترقرقت، فإذا سألت قيل: دمعت وهمعت، وإذا كان لبكائه صوت قيل: نحب ونشج، فإذا صاح مع بكائه قيل: أعول " (٩٦).

- الإجهاض

يشيع هذا اللفظ في هذه الأيام بمعنى الإسقاط، إسقاط الجنين، ولما عدت إلى اللسان وجدت أن الإجهاض هو أن تلقي الناقة ولدها لغير تمام، وقد جاء فيه: " أجهضت الناقة إجهاضا، وهي مجهض: ألقت ولدها لغير تمام، وقال الأزهري: يقال ذلك للناقة خاصة... " (٩٧)، والطريف أن هذه الدلالة لا تستعمل اليوم إلا للمرأة، ولا تستعمل - فيما أعلمه - في مقام الإخبار عن الناقة، والحاصل أن تطورا دلاليا وقع فأفضى إلى انتقال دائرة الكلمة من مضمار اقترانها بالحيوان إلى مضمار اقترانها بالإنسان.

- الترميج

مصطلح معاصر مرادف للعزل أو الإقالة، وقد جاء في اللسان: الترميج: إفساد السطور بعد تسويتها وكتابتها بالتراب ونحوه، يقال: رمج ما كتب بالتراب حتى فسد (٩٨)، وليس يصح في الفهم أن يخطأ هذا اللفظ بدلالته الجديدة، وإن استرعى الخاطر مسالة مضمونها وجه الشبه بين المعنيين القديم والحديث، فالجواب عن هذا حاضر عتيق، ولعله من باب التوهم، وهو أن إسقاط هذا العامل حاصل بشطبه أو إفساد الكتابة بعد تسويتها، لأن اسمه لن يغدو مقيدا في ديوان العمل.

- الفتنة

كانت هذه الكلمة تستعمل في سابق عهدها في " إذابة الفضة وإحراقها "، ثم انتقلت إلى إحراق كل شيء، ولما كان في إذابة الفضة اختبار لها في تمييز الجيد من الرديء

(٩٩) ابن منظور، اللسان، مادة "فتن".
(١٠٠) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "وبش".
(١٠١) انظر: ابن مكي، تنقيف اللسان، ص ١٦٤.
(١٠٢) انظر: الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ط ١، ج ١، ص ٢٧٤.
(١٠٣) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "ورط".

(٩٦) انظر: الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ص ١٢٥.
(٩٧) ابن منظور، اللسان، مادة "جهض".
(٩٨) ابن منظور، اللسان، مادة "رمج".

تقدم آنفا أمران: أولهما أن ثم خيطا جامعا ينتظم هذين المعنيين، وثانيهما أن علاقة المجاز ناموس نافذ يفعل في تطور دلالات الألفاظ وانتقالها من المادي إلى المجرد.

محتكمات وبواعث

وقد انتسب هذا البحث في أحد أبعاده - أعني بحث قضية التصحيح الدلالي عامة - إلى المنهج الوصفي الذي ارتضى أشياعه الفكرة القائلة بأن اللغة "راضخة" لنواميس التطور اللغوي عامة، والدلالي خاصة، فتغير "المعنى ليس إلا جانبا من جوانب التطور اللغوي،... فاللغة ليست هامة أو ساكنة بحال من الأحوال، وبالرغم من أن تقدمها قد يبدو بطيئا في بعض الأحيان" (١٠٤)، ولذا تجافى أنصار هذا المنهج عن إلزام الألفاظ بدلالاتها المنقولة، واستشعر أثباتهم أن انتقال الدلالات بعلاقات متباينة، وأعراض مخصوصة، كاللعميم والتخصيص والرقى والانحطاط والنقل، ناموس نافذ لا شبهة عليه، ولذلك كله قبل أنصار هذا المنهج التطور، فلم يجنحوا إلى التخطئة أو إلزام أهل اللغة الذي هو فوق السعة، ومن شيعه هذا المنهج نهاده الموسى إذ يقول: "ولا أظن معاصرا يستطيع من موقعه الذاتي الآن أن يحكم بالخطأ في وجه استعمال لفظة لدلالة؛ وذلك أننا إذا ارتضينا مواضعنا المعاصرة حول دلالات الألفاظ، فليس أحدا قواما على الآخر في هذه الناحية، إذ تنتهى إلينا الاستعمالات، ونعرف للألفاظ دلالاتها وفقا للنواميس اللغوية الجارية..." (١٠٥).

وقد اتخذ هذا البحث وجهة معيارية تقابل الوجهة الوصفية المتقدمة، ولما فزعت مجموعة من القدماء والمحدثين إلى إلزام الألفاظ بدلالاتها المنقولة، ولما كان هذا الإلزام يترتب عليه اطراح كل تطور في معانيها - لما كان ذلك كذلك - صرفوا وكدهم في "إقامة أود ما اصوج"، مسكونين بنظرة معيارية عمادها: "قل ولا تقل"، و"كلا

اللفظين معيرة لصاحبه والمتلفظ به" (١٠٦)، مؤرقين بالمحافظة على لغة التنزيل العزيز، مشيرين إلى أن القول بالتطور الدلالي مما يستعاذ بالصمت من أمثاله، زاعمين أو ظانين أن المفاضلة بين اللغات ملحظ حصيف يؤخذ به، وأن القول بالتطور الدلالي يمس قدسية العربية التي يجب أن تبقى في أسوار مدينة "عصور الاحتجاج"، وهذا وهم، ومن الأمثلة الفاقعة الدالة على هذه المعيارية والاقتصار - في محتكم التصويب والتخطئة - على كلام العرب الخلس الأقحاح تخطئة ابن قتيبة قولهم: أشفار العين، يعنون بها الشعر النابت على حروف العين، وهذا عنده غلط صوابه أن الأشفار حروف العين التي ينبت عليها الشعر، والشعر هو الهدب، ولكنه يستترك على نفسه استدراك المعيارى، هاجسا: "فإن كان أحد من الفصحاء سمى الشعر شفرا فإنما سماه بمنبته، والعرب تسمى الشيء باسم الشيء إذا كان مجاورا له، أو كان منه بسبب، على ما بينت لك في باب تسمية الشيء باسم غيره" (١٠٧).

وقد بدا أن بحث هذه القضية يتصل في إحدى وجهاته بالمنهج التاريخى بنسب حميم، وقد تجلى هذا في تتبع دلالات الكلمات تتبعا تاريخيا مع ملاحظة تطور الدلالة وأطوارها، واستقراء سيرتها، كما انتسب هذا البحث من وجهة أخرى إلى النظر التاريخى المقارن القائم على مقارنة بعض الكلمات دلاليا أو صوتيا بما يقابلها في لغة أخرى كالآرامية أو العبرية، أو رد بعض الكلمات إلى أصول سامية موغلة في القدم لا يوقف عليها إلا بالتوهم، ورمي النظر في تكهن وتخطف.

وأحسب أن بعض الذين يتصدرون للتصحيح يدلون بدلوهم معولين على "الاستقراء الناقص"، فمن مصحح إلى متببع لأخطائه، إلى مصحح ثالث يقف منتصرا لأحدهما، وأحسب أن بعضهم كان يلقي حكمه جزافا؛ إذ إنه ألم بما دنا واستقرب إماما كعجالة الراكب، ولعل السجال الذي خاضه القدماء، والسجال الذي خاضه المحدثون يجليان

(١٠٦) انظر هذه العبارة: الحريري، درة الفواص، ص

(١٠٧) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٣.

(١٠٤) أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص ١٧٠.

(١٠٥) نهاده الموسى، العربية وأبنائها، ص ٥٢.

منهج للحل

عودا على بدء، وأرجو أن يكون العود أحمد، فإن مما بقي في النفس من حاجات أن يصل الباحث إلى محتكم يكون موثلا في التصويب والتخطئة؛ تصويب استعمالات الألفاظ لدلالاتها أو تخطئته، وقد تبين قبلا أن المناهج التي صدر عنها أولئك الذين يتصدرون للتصحيح الدلالي متباينة، وانبنى على ذلك تباين في معيار التصحيح. إخال أن الإجابة عن هذه المسألة العريضة التي انبنى عليها البحث تأتلف من ثلاث شعب:

أولها: العرف اللغوي

يرى أهل النظر اللغوي من الوصفين أن الصواب اللغوي هو الكلام المتفق مع ما يتطلبه العرف اللغوي للجماعة اللغوية التي ينتمي إليها الناطقون^(١١١)، وليس يخفى أن كثيرا من ألفاظ اليوم قد استوت في ملامح دلالية معينة لدى أبناء اللغة، وقد أصبحت هذه الملامح الدلالية الحادثة محتكمهم في التواصل والتصويب والتخطئة؛ إذ إنها مما انعقد عليه إجماع باعثة سلطة العرف والتواضع، ولنلاحظ في هذا المقام أن الناس عامة، والمخطئ خاصة، يعرفون أن فلانا (المخطأ) قد عني من "انصاع" و"رضخ" و"الشهامة" ما نعرفه نحن اليوم، ونلتقي على دلالاته تواضعا ووفاء لما ران عليه هذا الإلف اللغوي المنعقد، ولكن الأمر قد يكون بالضد؛ فإذا ما قصد رجل من "الشهامة" و"النباهة" و"الرضخ" تلك المعاني المتقدمة المنقولة فإن التواصل بين عامة الناس سيكون في الدرك الأسفل من درجات الإبانة، وقد يفضي هذا إلى انقطاع التواصل، وإحلال التفاصيل.

وثانيها: العقد الجامع

وتبقى، في الغالب الكثير، محاولة ابن فارس الرائدة محتكما عريضا في تجلية الوشائج بين المعنى المتقدم والمعنى الحادث؛ إذ إن "المعنى العام" كالخيوط الذي ينتظم

ملحظ الاستقراء الناقص في تصويب استعمال الألفاظ لدلالاتها وتخطئته، وهو - أعني التصحيح اللغوي عامة - ظاهره اليسر، وباطنه مخوف بالمزلق والمكاره، إذ لا بد للمتوغل فيه أن يكون محيطا بكلام العرب أو بأكثره، بصيرا بأساليبهم، عالما بشعرهم ونثرهم على مر العصور وتعدد البيئات، حافظا ذاكرة قادرا على الاستشهاد وضرب المثل والإدلاء بالحجة^(١٠٨).

وقد جنح بعضهم إلى محتكم طريف، وهو منطق الأشياء والعالم الخارجي، وكأنهم بهذا النظر يذهبون إلى أن اللغة قد قدت على قد العالم الخارجي لا تزيد ولا تنقص، ولكن، هيهات هيهات، ومن ذلك تخطئة بعضهم "البقال" و"الفاقة" و"الاستحمام" و"الدرجة"، وقد تبين قبلا أن هذا نظر لا يصح في الفهم ولا يستقيم^(١٠٩).

وقد انتسب هذا البحث، من وجهة أخرى، إلى البعد البنيوي المتمثل في ملاحظة العلائق اللغوية بين مستويات اللغة؛ إذ إن المعنى ليس متشكلا من دلالة الكلمة المعجمية وحدها، فالقالب التصريفي يؤذن بمزيد معنى، وتباين ضمير كلمة ما قد يشط بالمعنى إلى منزلة طروح؛ وذلك نحو: "سها عن صلاته"، و"سها في صلاته"، و"رغب به"، و"رغب عنه"، و"البضاعة المباعة"، و"تفاني"^(١١٠).

وبنظرة إجمالية كلية يظهر أن الذين تصدروا للتصحيح الدلالي، إن وصفين، وإن معياريين، كانوا يصدرون عن منهج التخطيط اللغوي، وهو قصد يحاولون فيه التغيير أو الإصلاح في أحد مستويات اللغة، والمقصد المتعين من هذا المنهج هو تهيئة الشروط المناسبة، ووضع التدابير اللازمة للتحكم في هذا المسار؛ مسار الدلالة المعجمية، ويبقى المحتكم هو الذي يصدرون عنه، كالمعاري أو الوصفي أو التاريخي، كل يلج في هذه السياسة اللغوية مخططا محتكما إلى منهج.

(١٠٨) الأسد، العشرينات والعشرينيات، مجلة مجمع اللغة

العربية الأردني، م ١، ص ١٣٩.

(١٠٩) انظر ما تحت عنوان: مغالاة أم معايضة؟

(١١٠) انظر: ما جاء تحت فقرة "تفاني"، وانظر: عمر،

أخطاء اللغة العربية، ص ٧٩-٨٠.

(١١١) انظر: جبرسن، اللغة بين الفرد والمجتمع، ص

عنده جميع المعاني، لم يفردا بالأسامي، فاضطر غيره إلى النقل^(١١٨).

ولعله يستقيم بعد هذا العرض أن يقال إن من الصواب انتفاء الاتكاء في استعمال لفظة لدالتها على رواية للخليل أو الأصمعي أو ابن الأعرابي؛ ذلك أن استعمال تلك الألفاظ كان لأهله الأوائل، ولا يعني هذا أن تلك الألفاظ لم تعد متداولة، أو لم تعد مفهومة، فكثير من ألفاظ العربية معمومة متداولة بفضل التنزيل العزيز، ولكن المرء - من وجهة أخرى - إذا ما نظر إلى الألفاظ فإنه سيجد أن لسيرورة العربية عبر الزمان، سمة جليلة في وقوع تراخ بين اللفظ ودلالته إلى حد الإيهام في مواضع، وفي نقل معنى من مجال لآخر، وهنا يأتي دور مطلب عزيز لاستجماع دلالات الكلمة الواحدة: إنه المعجم اللغوي التاريخي الذي يسبح القائمون عليه والكلمة عبر العصور مستخرجين دلالتها من بطون المظان اللغوية والأدبية والفقهية، مقتنصين تطورها وأطوارها، متتبعين دلالتها في ضوء السياقات المتنوعة، وصولاً بها إلى آخر استخدام لها، وقد كفاني مونة الحديث عن هيئة هذا المعجم ووصفه أو غسست فيشر إذ أرسى في مقدمة معجمه الذي لم ير النور أسسه وبنيته، مشيراً إلى أن مواده ستعرض من جوانب متباينة كالتاريخية، والاشتقاقية، والتصريفية، والنحوية، والأسلوبية، ولست أنسى الإشارة إلى سفر كبير الجرم، عظيم القدر، عنوانه "المعجم العربي التاريخي"، يقع فيما يزيد على خمسمائة صفحة تعرج على هيئة هذا المعجم الذي نرنو إليه وفي أنفسنا كثير من التطلب والتشوق، ولكن: (١١٩) نحن أدرى وقد سألنا بنجد

أطويل طريقنا أم يطول

وكثير من السؤال اشتياق

وكثير من رده تعليل

(١١٨) الغزالي، معيار العلم، ص ٨٧.

(١١٩) لمزيد من معرفة بالمعجم اللغوي التاريخي انظر:

فيشر، أوغست، المعجم اللغوي التاريخي، ص ٥-

٢٥، وانظر: عبد المنعم محمد، المعجم اللغوي

التاريخي، ص ١٥٩-١٨٦.

حبات العقد الواحد، ومن عباراته الدالة على مطلب هذه المباحثة قوله:

"وهذا كله يرجع إلى الباب الذي ذكرناه"^(١١٢)

"الراء والجيم والميم أصل واحد يرجع إلى وجه

واحد..."^(١١٣)

من أمثلة ذلك "الرضخ" التي ينكرها بعضهم - كما تقدم قبلاً -، والخيط الجامع الذي ينتظم مادتها هو "الكسر"، ثم يقال: رضخ له إذا أعطاه شيئاً ليس بالكثير، كأنه كسر له من ماله كسرة، وتراضخ القوم: تراموا، كأن كل واحد منهم يريد رضخ صاحبه^(١١٤)، ورضخ للأمر إذا انكسر فأذعن انقياداً، وكذلك الحال في جل الألفاظ التي يخطئها أهل النهج المتشدد.

وثالثها: التخفف

وينبني على ما تقدم التخفف من هاجس النقل عن العرب في التصحيح الدلالي، وليس ينسى أن بعض القدماء قد قالوا بهذه الظاهرة مستشرقين ومجوزين ومرتضين، ولماذا لا نقول بها نحن؟ فهذا ابن دريد في جمهرته يعقد باباً موسوماً "بالاستعارات"، وقد عرج فيه على انتقال دلالات الألفاظ، كتطور دلالة المجد والعقيقة والركض^(١١٥)، وهذا ابن فارس يعقد باباً في "أصول أسماء قيس عليها وألحق بها غيرها"^(١١٦)، وهذا أبو حاتم الرازي يتتبع في "الزينة" كلمات إسلامية منقولة، ملتصاً بالخيط الذي ينتظم عقد المعنيين: القديم والحادث^(١١٧). وقريب من هذا تعريج الغزالي على المعاني المنقولة، كأن ينقل اللفظ من موضوعه إلى معنى آخر، و"يستعمل المنقول في العلوم كلها لمسيس الحاجة إليها، إذ واضع اللغة لما لم يتحقق

(١١٢) ابن فارس، المقاييس، ج ٢، ص ٤٩٢.

(١١٣) ابن فارس، المقاييس، ج ٣، ص ٢٤٩.

(١١٤) انظر: ابن فارس، المقاييس: مادة "رضخ".

(١١٥) انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، ط ١، ج ٣، ص ٤٣٣.

(١١٦) انظر: ابن فارس، الصحابي، ص ٩٦.

(١١٧) ويقع هذا الكتاب في جزأين، وهو لأبي حاتم الرازي،

وعنوانه: كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية

العربية.

الهوامش

١١. انظر: الخفاجي، شرح درة الغواص، مطبعة الجوانب، القسطنطينية، ١٢٩٩، ص ٢٥١.
١٢. انظر: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، شرح علي فاعور، ١٩٨٨، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٧٨.
١٣. انظر: ابن مكي، تنقيف اللسان، ص ١٦٠.
١٤. ابن السيد، عبد الله بن محمد البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، ١٩٩٠، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ج ٢، ص ٤٩.
١٥. ابن السيد، الاقتضاب، ج ٢، ص ٤٩.
١٦. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة 'حشش'.
١٧. ابن منظور، اللسان، مادة 'ورق'، وانظر: ابن السيد، الاقتضاب، ج ٢، ص ٤٩.
١٨. انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٥، ابن منظور، اللسان، مادة حشم.
١٩. انظر: ابن السيد، الاقتضاب، ج ٢، ص ١١-١٣، والشعر في ديوان المتنبي، شرح أبي البقاء العكبري، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ج ٣، ص ٣٤.
٢٠. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة 'حشم'.
٢١. انظر: الحريري، درة الغواص، ص ١٣٠، [الإسواء، الآية ٣١].
٢٢. ابن منظور، اللسان، مادة 'خطأ'.
٢٣. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة 'ملل'.
٢٤. انظر: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ١٩٥٦، ط ٢، دار المعارف، القاهرة، ص ٢٨٤.
٢٥. انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٣٧.
٢٦. انظر: التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي، تهذيب إصلاح المنطق، تحقيق فوزي مسعود، ١٩٨٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ج ٢، ص ١٠٨.
٢٧. انظر: ابن الجوزي، تقويم اللسان، ص ١٨٤.
١. انظر معنى اللحن ونشأته: مطر، عبد العزيز، ١٩٦٦، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، الدار القومية، القاهرة، ص ١٩-٣١، عبد التواب، رمضان، ١٩٦٧، لحن العامة والتطور اللغوي، ط ١، (د.ن)، القاهرة، ص ٩-٢٣.
٢. انظر في بواعث التطور الدلالي وأشكاله: أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، ١٩٦٢، ط ١، مكتبة الشباب، القاهرة، ص ١٦٩-٢٠٧، و جبرو، بيير، علم الدلالة، ترجمة منذر عياشي، ١٩٩٢، ط ١، دار طلاس، دمشق، ص ٦٨-١٢١.
٣. انظر: العدناني، محمد، ١٩٨٣، معجم الأخطاء الشائعة، مكتبة لبنان، بيروت، ص ٥٣.
٤. انظر: ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، ط ١، دار صادر، بيروت، (د.ت)، مادة 'طبق'.
٥. انظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، أساس البلاغة، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٩، مادة 'طبق'.
٦. انظر: الزبيدي، السيد محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، ط ١، دار ليبيا، بنغازي، ١٣٠٦، مادة 'طبق'.
٧. انظر: ابن مكي الصقلي، تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠، ص ٢١٠.
٨. انظر: الحريري، أبو محمد القاسم بن علي، درة الغواص في أوهام الخواص، مكتبة المثنى، بغداد، (د.ت)، ص ١٩٨.
٩. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، تقويم اللسان، تحقيق عبد العزيز مطر، ١٩٦٦، ط ١، دار المعرفة، القاهرة، ص ١٠٣.
١٠. ابن منظور، اللسان، مادة 'بهم'.

٢٨. ابن السيد، الاقتضاب، ج ٢، ص ٢٧.
٢٩. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "تزه".
٣٠. الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث، تحقيق حسين شرف، ١٩٨٤، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ج ٢، ص ٤٤٩.
٣١. ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص ٢٨٧.
٣٢. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٣٨.
٣٣. ابن منظور، اللسان، مادة "دول".
٣٤. انظر: داغر، أسعد، ١٩٢٣، تذكرة الكاتب، ط ١، مكتبة العربي، القاهرة، ص ٣٠.
٣٥. انظر: اليازجي، إبراهيم، لغة الجرائد، جمعه وقدمه نظير عبود، ١٩٨٤، ط ١، دار مارون عبود، بيروت، ص ٦٤. والعدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ٩٣، وشريف، محمد أبو الفتوح، ١٩٧٦، من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة، ط ١، مكتبة الناشر، القاهرة، ص ٣٢.
٣٦. انظر: داغر، تذكرة الكاتب، ص ٣٠.
٣٧. انظر: شريف، من الأخطاء الشائعة، ص ١٣٥.
٣٨. انظر: قوطرش، خالد وعبد اللطيف الأرناؤوط، ١٩٦٦، الأخطاء السائرة في اللغة العربية، ط ١، مطابع ابن زيدون، دمشق، ص ١٦.
٣٩. ابن منظور، اللسان، مادة "سلم".
٤٠. العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٢١.
٤١. ابن منظور، اللسان، مادة "سلم".
٤٢. انظر: جواد، مصطفى، ١٩٧٠، قل ولا تقل، ط ١، مطبعة أسعد، بغداد، ج ١، ص ٥٩، و العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٢٨.
٤٣. انظر: المعجم الوسيط، قام بإخراج الطبعة إبراهيم أنيس وآخرون، ط ٢، دار الفكر، القاهرة، (د.ت)، مادة "شجب".
٤٤. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الرابعة، العددان ١٣-١٤، ص ١٢٣، والموسى، نهاد، ١٩٩٠، اللغة العربية وأبنائها: أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية، ط ٢، مكتبة وسام، عمان، ص ١٠١.
٤٥. انظر: اليازجي، لغة الجرائد، ص ٩٥، والعدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٤٠.
٤٦. العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٤٠.
٤٧. انظر: خالد قوطرش، الأخطاء السائرة، ص ٤٩.
٤٨. ابن منظور، اللسان، مادة "عنق".
٤٩. انظر: اليازجي، لغة الجرائد، ص ١١٣.
٥٠. انظر: محمد شريف، من الأخطاء الشائعة، ص ١٣٣.
٥١. العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٧٩.
٥٢. انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص ٦٨.
٥٣. انظر: أبو صفية، جاسر، ١٩٩٦، الجدل السائد حول التصحيح اللغوي، بحث قدم في ندوة مجادلة السائد في اللغة والأدب و الفكر، الجامعة التونسية، شباط، ص ١٣.
٥٤. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "فضل".
٥٥. انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٩٧.
٥٦. انظر ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٣٠٢، والأسترباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، ١٩٨٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١، ص ١٠٤.
٥٧. المعجم الوسيط، مادة "فني".
٥٨. انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٩٧.
٥٩. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "حمم".
٦٠. انظر: ابن مكي، تنقيف اللسان، ص ١٧٧.
٦١. ابن منظور، اللسان، مادة "حمم".
٦٢. انظر هذا الملحظ الدلالي: أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص ١٨٠.
٦٣. انظر ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٦.
٦٤. ابن منظور، اللسان، مادة "قفل".
٦٥. الحريري، درة الغواص، ص ١١٩.
٦٦. انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص ٨٢.
٦٧. انظر: شريف، من الأخطاء الشائعة، ص ١٤١.
٦٨. انظر: الأتباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٩٨٧، المكتبة العصرية، بيروت، ص ٨٤.

٦٩. انظر: محمد شريف، من الأخطاء الشائعة، ص ١٢١.
٧٠. انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ٤٠.
٧١. انظر ما جاء تحت عنوان: محتكمات وبواعث.
٧٢. انظر: اليازجي، لغة الجرائد، ص ٤١.
٧٣. انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ٢٠٥.
٧٤. انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ص ٥٠٩.
٧٥. انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ٢١٠.
٧٦. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "قمش".
٧٧. انظر: المعجم الوسيط، مادة "قمش".
٧٨. انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص ١٢.
٧٩. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "صمد".
٨٠. انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص ٩٨.
٨١. انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص ١٦.
٨٢. انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص ٩٥.
٨٣. انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٤٣-١٤٤.
٨٤. انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ٧٥.
- شريف، من الأخطاء الشائعة، ص ٢١.
٨٥. شريف، من الأخطاء الشائعة، ص ٢١.
٨٦. الكلام لعبد العزيز قلقيلة إذ قدم به لكتاب محمد شريف، انظر: من الأخطاء الشائعة، ص ٨.
٨٧. انظر: منسي، أبو الخضر، ١٩٦٣، حول الغلط والفصح، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ص ٣٧.
٨٨. انظر: الصفحة الأولى من البحث.
٨٩. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "نوه".
٩٠. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٦.
٩١. انظر: ابن السيد، الاقتضاب، ج ٢، ص ١٥.
٩٢. انظر ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ١٩٩١، ط ١، دار الجيل، بيروت، مادة "أتم".
٩٣. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "تحف".
٩٤. انظر: الثعالبي، أبو منصور عبد الملك محمد بن إسماعيل، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، ط ٣، دار الفكر، القاهرة، (د.ت)، ص ٢٦٤.
٩٥. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "جهش".
٩٦. انظر: الثعالبي، فقه اللغة و سر العربية، ص ١٢٥.
٩٧. ابن منظور، اللسان، مادة "جهش".
٩٨. ابن منظور، اللسان، مادة "رمج".
٩٩. ابن منظور، اللسان، مادة "قتن".
١٠٠. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "وبش".
١٠١. انظر: ابن مكي، تنقيف اللسان، ص ١٦٤.
١٠٢. انظر: الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم الضامن، ١٩٩٢، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج ١، ص ٢٧٤.
١٠٣. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "ورط".
١٠٤. أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص ١٧٠.
١٠٥. نهاد الموسى، العربية وأبنائها، ص ٥٢.
١٠٦. انظر هذه العبارة: الحريري، درة الغواص، ص ٣٨.
١٠٧. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٣.
١٠٨. الأسد، ناصر الدين، ١٩٧٨، العشرينات والعشرينيات، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، م ١، ع ١، ص ١٣٩.
١٠٩. انظر ما تحت عنوان: مغلاة أم معاياة؟
١١٠. انظر ما جاء تحت فقرة: "تقاني"، وانظر عمر، أحمد مختار، ١٩٩١، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ص ٧٩-٨٠.
١١١. انظر: جسبرسن، أوتو، اللغة بين الفرد والمجتمع، ترجمة عبد الرحمن أيوب، ١٩٥٤، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ص ١٢٣.
١١٢. ابن فارس، المقاييس، ج ٢، ص ٤٩٢.
١١٣. ابن فارس، المقاييس، ج ٣، ص ٢٤٩.
١١٤. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "رضخ".
١١٥. انظر: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، ط ١، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٤٥ هجرية، ج ٣، ص ٤٣٣.
١١٦. انظر: ابن فارس، الصاحب، ص ٩٦.

١١٩. لمزيد معرفة بالمعجم اللغوي التاريخي انظر: فيشر،
أوغست، ١٩٦٧، المعجم اللغوي التاريخي، مجمع
اللغة العربية، القاهرة، ص ٥-٢٥، وانظر: عبد المنعم
محمد، ١٩٨٩، المعجم اللغوي التاريخي: مفهومه،
وظيفته، محتواه، من وقائع الندوة التي نظمتها جمعية
المعجمية العربية، تونس، ص ١٥٩-١٨٦.

١١٧. ويقع هذا الكتاب في جزأين، وهو لأبي حاتم أحمد بن
حمدان الرازي، وعنوانه: كتاب الزينة في الكلمات
الإسلامية العربية، تحقيق حسين بن فيض الله
الهمذاني، ١٩٥٧، (د.ن)، القاهرة.
١١٨. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، معيار العلم،
تحقيق سليمان دنيا، ١٩٦٩، دار المعارف، القاهرة،
ص ٨٧.

Semantic Change between Denial, Approval, and Compromise

M. Arar^(*)

ABSTRACT

This paper is part of the critical heritage related to linguistic studies. Its main realm is semantic change. The purpose is not to cover the history of this dispute; rather, it is geared toward tackling the debate of traditionalist and modernist over this issue. It will trace certain significations denied by one party, accepted by another and compromised by the third. The research will also touch upon the approaches, which the debators used as their references in making judgement.

Finally, three solutions will be presented throughout this paper in order to be used as a reference in solving the above-mentioned problem.

(*) Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Bir Zait University, Palestine. Received on 23/1/2000 and Accepted for Publication on 7/12/2000.